

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/65
16 December 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

تدابير لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وتأمين حقوق الإنسان والكرامة لهم

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جمع العمال المهاجرين وأفراد
أسرهم والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز الاتفاقية

تقرير الأمين العام

١- اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها كمسألة ذات أولوية.

٢- وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان، بموجب قرارها ١٨/١٩٩٦ المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلى جميع الدول الأعضاء النظر، على سبيل الأولوية، في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية، أو الانضمام إليها، وأعربت عن الأمل في أن يبدأ نفاذها في موعد قريب؛ ورجت من الأمين العام أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة للترويج للاتفاقية بنشاط، من خلال الحملة الإعلامية العالمية من أجل حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان؛ ودعت مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن الاتفاقية والتشجيع على فهمها. ورجت من الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن حالة الاتفاقية والجهود التي تبذلها الأمانة للترويج للاتفاقية وحماية حقوق العمال المهاجرين.

٣- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان قد دعا إلى عقد اجتماع للخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى في أديس أبابا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية. وكان الغرض من الاجتماع هو بدء حوار مع دول هذه المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بغية تحديد العقوبات التي تعترض سبيل التصديق عليها والبحث عن وسائل للتغلب على هذه العقوبات. وحضر الاجتماع خبراء حكوميون من ١٧ دولة. وهناك اجتماع ثان للخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى، لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، سيعقد في عام ١٩٩٧ بمساعدة حكومة الأردن.

٤- وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كانت المغرب والفلبين قد صدقتا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكانت مصر وكولومبيا والكويت وسيشيل وسيراليون قد انضمت إليها وكانت شيلي والمكسيك قد وقعتا عليها. ووفقاً للمادة ٨٧ من الاتفاقية، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ ايداع الوثيقة العشرين من وثائق التصديق أو الانضمام.

- - - - -